السعودية: الأسلحة التي تدفقت على المعارضة مؤخراً أكثر فتكاً وقوةً..!

موسكو تكثف مشاوراتها لحشد الدعم للبيان الأميركي الروسي في اجتماع فيينا.. وكيري يجدد تحذير روسيا من «المستنقع السوري»

الوطن – وكالات

بالترافق مع إعلان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا أمس أن موعد الجولة الجديدة للمحادثات السورية في جنيف سيحدد بعد اجتماع «المجموعة الدولية لدعم سورية» الأسبوع المقبل، تكثفت حركة المشاورات الروسية لإنجاح الاجتماع وحشد الدعم للبيان الأميركي الروسي المشترك، وتكتيل الدول للضغط على تركيا، التي تشكل حدودها المفتوحة عقبة أمام مكافحة الإرهاب في سورية، في حين حض وزير الخارجية الأميركي جون كيري موسكو، التي «تتصيد» الحل السياسي «الذي يناسبها»، على تفادي «الغرق في المستنقع السوري».

إلا أن الرياض اختارت التصعيد معلنة أن الأسلحة التي تم تزويد المعارضة السورية بها مؤخراً هي أكثر فتكاً وقوة من تلك التي تم تزويدها بها سابقاً.

وذكر دي ميستورا أمس، أن موعد الجولة الجديدة من الحوار السوري السوري في جنيف سيعلن عنه استنادا إلى نتائج اجتماع «المجموعة الدولية لدعم سورية» المقرر في السابع عشر من أيار الجاري، في تصريح نقلته وكالة «سبوتنيك» الروسية للأنباء.

وحددت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الأميركية إليزابيث ترودو، المهمة أمام اجتماع «مجموعة الدعم الدولية» في فيينا، لافتةً إلى أن بلادها وروسيا تسعيان ليكون اتفاق «وقف الأعمال القتالية» شاملاً في جميع أنحاء سورية.

وخلال مؤتمر صحفي، قالت ترودو: إن «هدفنا من اتفاق وقف الأعمال العدائية أن يكون مفتوحاً وغير محدد»، مشيرةً إلى أنه سيتم مناقشة خطوات ملموسة في هذا الشأن، والحصول على ضمان كامل دون عوائق خلال اجتماع فيينا المقبل، إضافة لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق وخاصة المحاصرة منها.

وأوضحت أن تواصل العنف في سورية وإعلان «نظام بشار الأسد عن هدن جزئية، لا يعني عدم التزامنا باتفاق وقف إطلاق نار شامل ومفتوح»، وتابعت: أن «ذلك يخلق فضاءً سياسياً لاستمرار المحادثات برعاية دي ميستورا،

جون كيري في قمة مناهضة الفساد في لندن (أ.ف.ب)

والتي تسعى للوصول إلى تحول سياسي».

وخرج كيري أمس ليوجه ما يشبه النصيحة إلى موسكو بأهمية الدفع باتجاه التوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية إذا أرادت تفادي «المستنقع السوري». وقال في مقابلة حصرية له مع شبكة «سي. إن. إن» الأميركية للأخبار: «روسيا تتصيد الحل السياسي الذي تريده في سورية، ولا يعني هذا بالضرورة أن تلك معادلة يمكن العمل بها، ونحن نفهم ذلك جيداً، ولكن ما كان بإمكاننا التوصل إلى وقف إطلاق للنار مبدئي دون روسيا، وذلك أدى إلى إنقاذ آلاف الأرواح.

ورداً على سؤال حول ما الذي يدفع الوزير للاعتقاد بأن روسيا شريك بالفعل فيما يتعلق بوقف إطلاق النار بسورية والتوصل إلى حل سياسي في الوقت الذي هم فيه شركاء للرئيس بشار الأسد؟، قال كيري: «هل هذا الوضع مثالي؟ لا، هل هناك مشاكل أخرى يجب العمل عليها؟ نعم، هذه حرب امتدت لخمسة أعوام، وفي الحقيقة هي أكثر من حرب».

وتابع قائلاً: «لدى روسيا مصلحة في عدم انغماسها بسورية، ولديها مصلحة أيضاً في عدم التحول إلى هدف بالنسبة للعالم (الإسلامي) السني بأكمله ويطاردها كل جهادي في المنطقة». وأضاف: «روسيا لديها مصلحة جوهرية، هذا مكلف للغاية، والاقتصاد الروسي لا يتصاعد ولديهم تحديات أخرى، ما أعنيه هو أن لدى روسيا الكثير على الطاولة، وإذا أرادت روسيا حقا تفادي المستنقع في سورية فإن عليهم إيجاد حل سياسي في البلاد».

تصريحات كيري جاءت بعد اتصال أجراه مع نظيره الروسي سيرغي لافروف، بحثا خلاله قضيتي «محاربة المجموعات الإرهابية في سورية ودعم المفاوضات بين أطراف الأزمة السورية في جنيف برعاية الأمم المتحدة»، بالإضافة إلى إمكانيات إشراك مجموعة دعم سورية في هذه العمليات.

في المقابل عملت موسكو على حشد الدعم وراء موقفها حيال تركيا. وفي هذا الصدد، بحث لافروف ونظيره المصري سامح شكري أمس وللمرة الثانية خلال يومين، الوضع في سورية. وذكرت وزارة الخارجية الروسية في بيان لها أمس نقلته وكالة «سانا» للأنباء، أن لافروف وشكري ناقشا هاتفياً، القضايا الملحة وعلى رأسها التسوية في سورية، ولفتت إلى وجود تقييمات متطابقة بين الوزيرين «بشأن أهمية مواصلة النضال بلا هوادة ضد تنظيمي داعش وجبهة النصرة، وكذلك ضرورة التقيد الصارم بنظام وقف الأعمال القتالية في سورية الذي تم التأكيد عليه في الإعلان الأميركي الروسي المشترك» الاثنين.

وقبل يومين اتفق لافروف وشكري على التنسيق بشأن الأوضاع في سورية والاجتماع المقبل لمجموعة الدعم الدولية لسورية.

وسبق للافروف أن اتفق مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف الثلاثاء على دفع الاجتماع المقبل لمجموعة الدعم الدولية لسورية إلى التركيز على مسألة محاربة تنظيمي داعش والنصرة، وكذلك قطع الإمدادات الخارجية عنهما، في إشارة إلى الحدود السورية التركية.

وجاء في بيان لوزارة الخارجية الروسية، أوردته وكالة أنباء «سبوتنيك» الروسية، أن الوزيرين ناقشا سير تنفيذ نظام وقف العلميات القتالية، وبرامج الدعم الإنساني لسورية، كما أكدا ضرورة إقامة حوار سياسي متسق بمشاركة ممثلي الحكومة السورية وكافة أطياف المعارضة على أساس المبادئ المثبتة في قرار المجموعة الدولية لدعم سورية وقراري مجلس الأمن الدولي (٢٢٥٤) و(٢٢٦٨).

ومن باريس أعلن وزير الخارجية السعودي عادل الجبير أن الأسلحة التي تم تزويد مسلحي «المعارضة السورية» بها (مؤخراً) هي أكثر فتكاً وقوة من تلك التي تم تزويدهم بها من قبل، مؤكداً أن عملية تسليحهم تتصاعد في الطريق الصحيح. وفي مقابلة مع قناة فرنسية، بحسب موقع «روسيا اليوم»، كرر الجبير حديثه عن ضرورة رحيل الرئيس الأسد، قائلاً: «الأسد سيرحل، لا شك في ذلك، إما بحل عسكري أو سياسي، الخيار له». ولفت إلى أن «حل الأزمة السورية قد يستغرق ٣ أشهر أو ٣ سنوات، ولا أحد يعلم، والمهم هو أن (الرئيس) الأسد لن يكون ضمن هذا الحل».

من جهة أخرى ربط الجبير إرسال قوات سعودية برية إلى سورية بخطوة أميركية مماثلة، قائلاً: «في حال أرسلت الولايات المتحدة قواتها البرية إلى سورية لمحاربة داعش، ستكون السعودية مستعدة لتوجيه قواتها الخاصة مع الوحدات الأميركية، لكننا لن نقوم بذلك من جانب واحد».

حيدر يتوقع عودة ٣٥ ألف عائلة إلى مناطق بريف دمشق الجنوبي

الوطن- وكالات

أعلن وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر أن «الركائز الأساسية» لمشروع عودة الأهالي إلى مناطق السبينة وحجيرة والبويضة والذيابية في ريف دمشق الجنوبي «باتت ناضجة»، لافتاً إلى أهمية تفاعل اللجان الأهلية مع المواطنين ومتابعة قضاياهم مع الوزارة.

وخلال اجتماعه أمس مع لجان المصالحات الأهلية لهذه المناطق، نوه حيدر، حسب وكالة «سانا» للأنباء، بدور لجان المصالحات في إنجاح مشروع العودة حيث يقع على عاتقها نصف المسؤوليات والواجبات والجهود.

وإذ شدد على أن قرار العودة يأتي بفضل تضحيات وإنجازات الجيش العربي السوري، أوضح أن قرار الدولة السورية بعودة الأهالي لمناطقهم يطول اليوم المناطق التي أصبحت «جاهزة ومؤهلة». وأشار إلى وجود إحصاء لاحتمال عودة ٣٠ ألف عائلة من السبينة و٣ آلاف عائلة من البويضة ونحو ألف عائلة في حجيرة ومثلها في الذيابية. وتتبع هذه البلدات والقرى لمدينة السيدة زينب.

من جانبهم، طرح أعضاء لجان المصالحات واقع معاناة المواطنين المهجرين من هذه المناطق بفعل جرائم التنظيمات الإرهابية، كما ناقشوا خطط العمل وواقع الاحتياجات الممكن تلبيتها لإزالة العراقيل والصعوبات في رحلة العودة، مشددين على رغبتهم في العودة واستعدادهم للمساهمة في إعادة إعمار مناطقهم.

وأشار رئيس لجنة مصالحة السبينة حسن محمد، في تصريح نقلته «سانا»، إلى حجم الجهود المبذولة من الوزارة لإنجاح عودة الأهالي، لافتاً إلى جهوزية الإجراءات الإدارية والقانونية لبدء العمل وإعداد اللوائح الاسمية للأسر، وبدوره، بين عضو لجنة مصالحة حجيرة عدنان حلاوة أنه تم تشكيل جداول بأسماء العائلات التي ستعود لمنازلها والتواصل مع محافظة ريف دمشق بهدف تأهيل البنى التحتية والتنسيق مع المؤسسات الخدمية في المنطقة من كهرباء ومياه وصرف صحي. وقبل أيام، أطلقت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية المبادرة الأهلية للمصالحات المحلية تحت عنوان «المصالحات الوطنية لخير الوطن»، بحضور ممثلين عن جميع المحافظات، وسبقها المؤتمر الأول للجان المصالحة المحلية بدمشق وريفها في ٢١ آذار الماضي.

وفي نهاية الشهر الماضي أعرب مستشار وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أحمد منير في تصريح لـ«الوطن» عن قناعته في أن تبدأ عودة الأهالي إلى مناطق السبينة والذيابية والبويضة في ريف دمشق الجنوبي خلال شهر، موضحاً أن الوزارة ولجان المصالحة الوطنية في تلك المناطق تجري حالياً الترتيبات اللازمة لذلك.

وقال: «الوزارة وبالتنسيق مع الحكومة والأجهزة المختصة تسعى إلى عودة الأهالي إلى مناطق السبينة والبويضة والذيابية، وذلك استكمالاً لعودة الأهالي إلى منطقة الحسينية التي تم إنجازها من خلال سعي الوزارة».

وأوضح منير أنه تم تشكيل لجان مصالحة وطنية في المناطق الثلاث واعتمدت من الوزارة، لافتاً إلى أن الوزارة ستعقد مع تلك اللجان اجتماعاً بداية الأسبوع القادم لتأمين ترتيبات عودة الأهالي ووضع الخطة اللازمة لذلك. وأشار منير إلى أن الحكومة قدرت قيمة الأضرار التي لحقت بتلك المناطق وسوف تتكفل بإعادة تأهيل البنى التحتية والخدمية فيها.

ولفت مستشار وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية إلى أن اللوائح الاسمية للمواطنين الراغبين في العودة إلى منازلهم في تلك المناطق لدى لجان المصالحة الوطنية.

وأوضح منير أن الوزارة تطمح في أن تبدأ عملية العودة «خلال شهر».

وتوقع أن يعود إلى تلك المناطق أكثر من ١٥٠ ألف مواطن، مشيراً إلى أن الرقم المسجل في اللوائح الاسمية أكثر بكثير من ذلك، ولافتاً إلى أنه نزح من تلك المناطق بعد هجوم التنظيمات المسلحة عليها أكثر من ٢٠٠ ألف مواطن.

وفي أواخر عام ٢٠١٣ طرد الجيش العربي السوري المجموعات المسلحة من عدة مناطق من ريف دمشق الجنوبي بينها الحسينية والذيابية والسبينة وحجيرة والبويضة، وتعمل الحكومة منذ ذلك الحين على إعادة الخدمات لتلك المناطق وترميم ما دمرته تلك المجموعات تمهيداً لإعادة الأهالي إليها.

وفي السابع عشر من آب ٢٠١٥ بدأت عملية إعادة الأهالي إلى الحسينية واستمرت على ثلاث مراحل عاد بموجبها في المرحلتين الأولى والثانية أكثر من ٥٥٠٠ عائلة بمعدل ٥ أفراد لكل عائلة أي نحو ٢٥ ألف مواطن، علماً أنه كان يعيش في تلك المنطقة نحو ٦٠ ألف نسمة قبل دخول المجموعات المسلحة إليها.

وفي أول يوم من عودة الأهالي إلى الحسينية، قال وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية علي حيدر في تصريح للصحفيين: إن كل بلدة ومنطقة يستعيدها الجيش ويخلصها من الإرهاب هي «منطقة قابلة لعودة الأهالي إليها بعد تأمين وتأهيل البنى التحتية فيها»، مشيراً إلى أنه تم تأمين كل الخدمات إلى بلدة الحسينية وأن التأخير في هذه العملية «كانت له ظروفه وأسبابه».

وأكد حيدر آنذاك أن باب العودة مفتوح للجميع، داعياً الأهالي ممن تورط أبناؤهم في حمل السلاح في وجه الدولة لاغتنام هذه الفرصة وتسوية أوضاعهم لتكون مقدمة لعودتهم، مجدداً تأكيده أن عودة الأهالي المهجرين إلى الحسينية هي «خطوة أولى في إطار إعادة المهجرين جراء الاعتداءات الإرهابية إلى منازلهم وأن هناك العديد من المناطق ستتم إعادة تأهيلها وعودة الأهالي إليها وسيعلن عنها قريباً».

حيدر مجتمعاً مع أهالي مناطق السبينة وحجيرة والبويضة والذيابية في ريف دمشق (سانا)

محققون يطالبون بمنع استهداف أماكن غير مشروعة في سورية

وكالات

طالب محققون دوليون في جرائم الحرب بسورية أمس، بضرورة منع الدول التي تدعم عملية السلام في سورية الأطراف المتحاربة من مهاجمة أهداف غير مشروعة مثل المستشفيات.

وقالت لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة في بيان: «إن من الأهمية البالغة أن تعمل الدول الساعية لإنهاء الحرب في سورية على ضمان أن تحمي الأطراف المتحاربة المدنيين، لكن ما حدث هو أن القصف الجوي والبري والصاروخي كان يستخدم بكثافة في الهجمات الأخيرة على أهداف مدنية»، بحسب وكالة «رويترز» للأنباء.

وقال رئيس اللجنة باولو بينيرو في البيان: «عدم احترام قوانين الحرب يجب أن تكون له عواقب على الجناة». يذكر أن المجموعات المسلحة انتهكت اتفاق وقف الأعمال القتالية منذ بدء تطبيقه في ٢٧ شباط الماضي أكثر من ٤٣٠ مرة وجاءت أغلبية هذه الانتهاكات بحسب مركز التنسيق الروسي في حميميم في أرياف دمشق واللاذقية ومحافظة حلب.

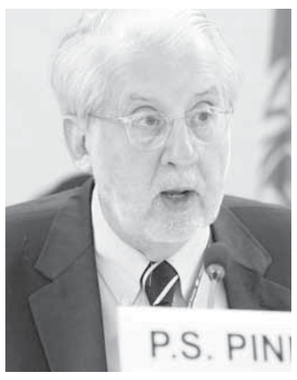

باولو بينيرو

«الاتحاد الديمقراطي» يمنع العرب من دخول عين العرب

وكالات

منع مسلحو «حزب الاتحاد الديمقراطي» الكردي (PYD)، خلال الأسابيع الماضية، العرب من الدخول إلى مدينة عين العرب، سواء القادمون من تركيا عبر معبر «مرشد بينار» أو من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية في ريف حلب والرقة.

ووفق ما ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، فقد استغرب السوريون الراغبون في العودة إلى البلاد، سؤال الجنود الأتراك على معبر «مرشد بينار» عن القومية، التي ينتمي إليها العابرون، خلال تجمعهم أمام المعبر استعداداً للعبور إلى عين العرب.

وبيّن أحد الشبان الذين حاولوا الدخول أنه لم يستطع ذلك بسبب عدم امتلاكه بطاقة تركية «كملك» المخصصة للسوريين، بينما استطاعت شقيقته اجتياز المعبر من الجهة التركية، لكنها واجهت مشكلة لدى حاجز يتبع لمسلحي «الاتحاد الديمقراطي»، رفض إدخالها إلى عين العرب لأنها عربية، مشيراً إلى أن الجنود الأتراك أخبروهم أن الطرف الآخر لن يسمح لغير الأكراد بالدخول إلى المدينة من المعبر.

وتحدثت سيدة من حلب، أنها كانت تنتظر العبور قرب المعبر، وفي تمام الساعة ١٢ بدأ حرس المعبر ينادون الناس للاصطفاف، النساء من الجهة الشرقية والرجال في الطابور الغربي، مضيفة: «نادى أحد الجنود من ليس لديه بطاقة تركية فلا يقف بالصف وليعد من حيث أتى، ثم كرر فقط الأكراد من هذه المدينة (عين العرب) سيسمح لهم بالعبور».

وتابعت: «تجاهلت حديث الأتراك وعزمت على الدخول، قاصدة مطار القامشلي، بهدف استخدام الطائرة لعبور مناطق المواجهات»، مشيرة إلى أن حاجز «الاتحاد الديمقراطي» منعها من المرور إلى داخل الأراضي السورية، وبقيت مع مجموعة من الناس تنتظر أغراضها، حتى بدل عناصر الحاجز رأيهم وطلبوا منهم الركوب بسيارة ستنقلهم إلى تل أبيض شمال الرقة ثم إلى مدينة رأس العين بالحسكة».

وفي السياق ذاته، تحدث مقاتل عربي ضمن تحالف «قوات سورية الديمقراطية» التابعة لحزب «الاتحاد الديمقراطي»، عن منع العائلات العربية من التوجه من مناطق سيطرة تنظيم داعش إلى المناطق الآمنة شمال الرقة وعين العرب، موضحاً أن قرية اسمها السلحبية، تجمع فيها أكثر من ١٥٠ عائلة عربية، لم يسمح لهم التنظيم بالتوجه إلى المناطق الخارجة عن سيطرته، كما لا يسمح لهم حزب «الاتحاد الديمقراطي» الدخول إلى المناطق الآمنة حتى لمجرد العبور إلا بمسار معين يأخذهم إلى مخيم «المبروكة».

واسترجع حزب «الاتحاد الديمقراطي» بمساعدة طيران «التحالف الدولي» الذي تقوده واشنطن، مدينة عين العرب نهاية كانون الثاني ٢٠١٥، من داعش.

مقاتلون من حماية الشعب في عين العرب (رويترز – أرشيف)

قولاً واحداً

ماذا عن عودة الحديث عن المناطق الآمنة في سورية؟

صياح عزام

مؤخراً، زارت المستشارة الألمانية «ميركل» مخيمات اللاجئين السوريين المنتشرة على الحدود التركية– السورية، وروجت من جديد لفكرة المناطق الآمنة، مداعبة بذلك مخيلة أردوغان الذي طالما سعى ولا يزال لوضع هذه الفكرة موضع التنفيذ من دون جدوى.. لكن الرد المباشر على مشروعها هذا أو فكرتها جاء من حليفها الأميركي عندما قال: «الفكرة جيدة ومقبولة من حيث المبدأ، إلا أنها غير قابلة للتحقيق على أرض الواقع، لأنها تتطلب قوات عسكرية على الأرض وقوات جوية لتوفير الحماية لها، وهذا غير متوافر، الآن ولا في المستقبل المنظور».

وكان أوباما على حق في هذا الجواب، ذلك أن فرض ما يسمى مناطق آمنة، يحتاج إلى قوات عسكرية برية وجوية وحتى بحرية.. علاوة على ذلك، فإنه سيفتح الباب لاحتمالات تحول حروب الوكالة الدائرة حالياً على سورية وعلى أرضها إلى إشعال فتيل حرب إقليمية، وصولاً إلى مواجهات بين الدول الكبرى.

وهذا ما تسعى مختلف الأطراف الكبرى الدولية لتفاديه بأي ثمن، رغم مساعي السعودية وتركيا إلى تحقيق هذه المواجهات بعد أن فشلتا في تحقيق أغراضها ولاسيما إسقاط الدولة السورية واقتطاع أجزاء من شمالها لمصلحة تركيا.

إن ردّ أوباما هذا على ميركل دفعها إلى اقتراح إجراء تعديل على مقترحها من خلال قولها بضرورة إدراج فكرة المناطق الآمنة في جدول أعمال محادثات جنيف بين الدولة السورية والمعارضة، على أمل الوصول إلى توافق سياسي بشأنها، يوفر – حسب زعمها– ملاذات آمنة للاجئين ويريح أوروبا والمنطقة من أعباء اللجوء السوري الذي بات عبئاً على الجميع كما ترى. إذاً الصورة تبدو مختلفة إلى حد ما، بمعنى أن ميركل ترى أن تتحول المناطق الآمنة من فكرة تُفرض بقوة السلاح والنار على سورية وحلفائها إلى مشروع «توافقي».

إن فكرة (ميركل) هذه لا تختلف إطلاقاً عن فكرة أردوغان، بل هي نسخة عنها ولكنها «مزوّقة» وحاملة لبعض الرتوش التجميلية، إنها نسخة طبق الأصل من حيث الشكل والأدوات، بل من حيث النيات الخبيثة التي تحملها ولاسيما المخاوف من الأهداف التركية التوسعية التي تشمل حلب وشمال سورية على اتساعه.

لا شك بأن موقف أوباما حيال مقترح «ميركل» التي تُعتبر أكبر حليف له، إن دل على شيء فإنما يدل على قناعة الرئيس الأميركي بأن سورية وحلفاءها لا يمكن أن يقبلوا بما يسمى مناطق آمنة على الأرض السورية اليوم ولا غداً.

باختصار لم تتخلَ تركيا عن مشروعها بإقامة مناطق عازلة ومناطق حظر جوي بأقصى الشمال السوري بزعم أو تحت ستار إعادة اللاجئين السوريين إلى وطنهم وتوفير الحماية لهم. الولايات المتحدة الرافضة لهذا الأمر مبدئياً، قد تجد نفسها (مضطرة) لمنح هامش مناورة لأنقرة والسعودية لتجهيز الأرضية العسكرية والسياسية لهذه المناطق، ولاسيما أن هناك ضغوطاً قوية تُمارس على «أوباما» من بعض الجمهوريين للموافقة على مناقشة هذا الطرح التركي والطرح الألماني المعدّل (إن صح التعبير).

لاشك بأن هذا المسعى التركي المدعوم بأجندة خليجية وغربية سيصطدم بـ«لاءات روسية وإيرانية وصينية» لأنه يحتاج إلى قرار أممي لتمريره، بينما الفيتو الروسي– الصيني جاهز دائماً لإفشال مثل هذه الخيارات، كما أن سورية تمتلك قدرات تستطيع إسقاط مثل هذا المشروع والتصدي لأي تدخل خارجي مباشر أو غير مباشر في أراضيها.

أستراليا وروسيا تعتقلان مواطنين متورطين بدعم الإرهاب في سورية

أعلنت الشرطة الأسترالية القبض على خمسة رجال على قائمة مراقبة الإرهابيين المحتملين للاشتباه في محاولتهم مغادرة أستراليا بقارب للانضمام إلى التنظيمات الإرهابية في سورية، في وقت أعلنت سويسرا أنها تسعى لإسقاط الجنسية عن شاب يحمل الجنسيتين السويسرية والإيطالية للاشتباه بانضمامه لتنظيمات إرهابية في سورية، كما اعتقلت موسكو شابا متورطا في تجنيد أعضاء لصالح تلك التنظيمات في سورية والعراق.

وتشتبه السلطات الأسترالية في أن الرجال كانوا يخططون لـ«جرائم محتملة ضد قانون الكومنولث الجنائي، خاصة تلك التي تتعلق بالتوغل في دول أجنبية للمشاركة في أنشطة عدائية» وفقا لبيان صحفي مشترك من قبل الشرطة الفيدرالية الأسترالية وشرطة ولاية فيكتوريا وشرطة ولاية كوينزلاند الأستراليتين.

وكانت السلطات الأسترالية ألغت جوازات سفر المشتبه فيهم، ما جعل الخيار الوحيد أمامهم لمغادرة أستراليا هو عن طريق البحر، وعُثر معهم على قارب ترفيهي يبلغ طوله سبعة أمتار ومصنوع من الألياف الزجاجية، يزعم شرائه للسفر إلى سورية.

وقال نائب مفوض الشرطة الفدرالية الأسترالية، نيل جاوغان، في مؤتمر صحفي: «لدينا معلومات تشير إلى أن هؤلاء الرجال اشتروا قارباً في ولاية فيكتوريا الأسترالية، وكانت نيتهم مغادرة أستراليا».

وقال جاوغان: إن الرجال كانوا يخضعون للتحقيق لمدة عدة أسابيع، وداهمت الشرطة موقعهم بالقرب من ولاية كوينزلاند الشمالية لإلقاء القبض عليهم.

ونقلت تقارير إعلامية أن أول ميناء كان من المرجح أن يتوجهوا له هو في إندونيسيا، التي تبعد مسافة ثلاثة آلاف كيلومتر من شمال ولاية كوينزلاند.

في سياق متصل أعلنت سويسرا أمس أنها تسعى لإسقاط الجنسية عن شاب يبلغ عمره ١٩ عاماً ويحمل الجنسيتين السويسرية والإيطالية للاشتباه بانضمامه لتنظيم داعش المدرج على اللائحة الدولية للتنظيمات الإرهابية لدى سفره إلى سورية.

وقالت متحدثة باسم وزارة الدولة السويسرية للهجرة: إن الوزارة تحقق بالتنسيق مع أجهزة المخابرات والسلطات المحلية المعنية ما إذا كان يمكن إسقاط الجنسية السويسرية عن مزدوجي الجنسية في حالات من يثبت أنهم يسافرون بدعوى «الجهاد»، لافتة إلى أن «بوسع سويسرا بعد إسقاط الجنسية عن أحد مواطنيها أن تمنعه من الدخول كوسيلة لتحييد التهديد المباشر الذي يمثله للبلاد» بحسب رويترز.

وأظهر تقرير رسمي سويسري صادر في نيسان الماضي أن السلطات السويسرية تعتقد بقيام نحو ٧٣ شخصاً سافروا إلى الشرق الأوسط ليقاتلوا في صفوف الجماعات الإرهابية منذ عام ٢٠٠١ حيث تأكد مقتل ١٣ شخصاً من بين هؤلاء.

إلى ذلك اعتقلت السلطات الروسية مواطناً روسياً لقيامه بتجنيد أعضاء جدد لمصلحة «منظمة حزب التحرير الإسلامي» المتطرفة في موسكو.

وقالت المتحدثة باسم وزارة الداخلية الروسية إيرينا فولك في بيان: إن المواطن الروسي متورط في تجنيد أعضاء لمصلحة التنظيمات الإرهابية في سورية والعراق.

وتم تسليم الرجل المدرج على قائمة المطلوبين لدى الحكومة الروسية، إلى وكالات إنفاذ القانون في تتارستان الروسية.

(سانا – أ ش أ – رويترز – س إن إن)